المعظم على المذهب ووجب المبادرة مما لا خلاف فيه وهل يجب السرعة في الخروج
او لا يرجح بالاول يعني الاصحاب وهو جيد وهل يجب مراعاة ما يمكن من الاسراع
فيجب ما عكنه من الركض والقراءة او لا فيه اشكال ولكن الاول بل هو في غاية القوة
وقيل يجب بحيث لا يثقل في الخروج عن الماشي المعتاد وهل يجب عليه سلوك
اقرب الطرق وامنها مرارا او لا يرجح بالاول جماعة وهو جيد وهل يجب في هذا
الصلوة الايماء بالركوع والسجود او لا يرجح بالاول جماعة وهو اصح في غاية القوة وفي
وهل يجب الاستقبال بما امكن او لا يرجح بالاول جماعة وهو جيد وهو ممكن من
غير خروج عما لو لم تصح صلوته كما رجح به جماعة ولا يجب اعادة هذه الصلوة خارج
الوقت لصحتها وفاقا للمعظم ولا فرق في جميع ما ذكرناه بين ان يكون دخول الماء
بالخروج باعتبار اذن المالك او باعتبار عدم علمه بالغصبية والغاصب كذلك كما
رجح به بعض الاصحاب جماعة ومنها ان يأمر المالك بالخروج في سعة الوقت وهنا
يجب عليه المبادرة الى الخروج وتاخير الصلوة حتى يخرج فيأتي بها تامة الاجزاء
والشرائط كما رجح به بعض الاصحاب ومنها ان يأمره المالك بالتلبس بالصلوة و
اشتغاله بها ويكون ذلك في سعة الوقت وبعد اذن المالك له بالكون فيه على
وجه يقتضي الاذن في الصلوة وفي هذا المقام احتمالات احدها لزوم الخروج فورا
مصليا ومنشغلا بالصلوة المتلبس بها لانه الخروج من غير قطع وقد صار
الى هذا الاحتمال جماعة وثانيها لزوم اتمام الصلوة في ذلك المكان مستقرا باتيانا
بجميع ما يعتبر فيها من الاركان والاجزاء والشرائط ثم الخروج بعدها وقوى هذا
الاحتمال جماعة وثالثها لزوم قطع الصلوة والخروج فورا وصار الى هذا الاحتمال

Copyright King Saud University

البيه وهو بعيد لتبني الحكم بصحة الصلوة وان كان مقصرا في ذلك ففي وجوب اتمامها
اشكال نكيف كان فلا اشكال في ان الاحوط اعادة القصر وتما وخارجا بل هو الاقرب
واذا كان عالما بتحريم الصلوة في المكان المغصوب وجاهلا ببطلانها فيه فهل
تنعقد صلوته فيرجح صحة بعض الاصحاب بالاول وهو الاقرب ولا فرق في الجاهل
هنا بين ان يكون مقصرا او لا واذا علم بالبطلان والتحريم اثناءها ثم نسي ما علم فهل
هو كالجاهل الذي لم يعلم اصلا او لا المعتمد هو الاول والاصل في ممكان مغصوب ناسيا
فهل تصح او لا اختلف الاصحاب فذهب جماعة الاول وهو الاقرب واخرون في ذلك
الى الثاني وهو احوط وعلى اي تقدير يجب عليه اجرة المثل اذا كان له اجرة عادة ولو كان
مضطرا في الكون في المغصوب كالمحبوس ومن يخاف على نفسه الفرر بالخروج فهنا
صحت صلوته فيه كما رجح به وهل يجب عليه تاخير الصلوة حتى اخر الوقت او لا فيجب
الاتيان بها في سعة الوقت فيه اشكال ولكن الاحوط الاول ورجح بعض الاصحاب
بالثاني ورجح بعض الاصحاب بان المشتبه بالمغصوب في الحكم كالمغصوب وهو
ضعيف اذا كان الاشياء غير محصورة واما اذا كان محصورا
ففيه اشكال ولكن الاحوط ما ذكره بل هو في غاية القوة فلو صلى في المشتبه المحصور
ثم تبين وقوعها في المباح فسدت ولزم اعادتها وقتا وخارجا واما لو دخل في ملك
غيره على وجه مشروع ثم امره المالك بالخروج منه فهل يجب وتصح صلوته المادة
فيرجح الاول التحقيق ان يقال ان المسئلة تحمل على صورتين احداهما ان يأمره المالك بالخروج في
اثناء الوقت ولم يكن وقتا في الصلوة الواجبة عليه قبله وهنا يجب عليه المبادرة الى
الخروج والصلوة خارجا لا يجوز له تاخير الصلوة حتى يخرج فيقضيها وقد رجح بالاول

المعظم